# سبل التمكين الثقافي للديمقراطية العربية المعاصرة

**د. مونيس بخضرة**
جامعة تلمسان

نسعى في هذا البحث المتفرد بأسئلته المعرفية المتعددة، أن نناقش فيه بعض الإشكاليات التي لازمتنا في معاشنا نحن العرب، وتكتلت في تاريخنا، إلى درجة أنها أضحت إحدى أبرز معالم معيشنا ، تصنع الحدث الثقافي لنخبنا ومثقفينا. ومن أبرزها هي إشكالية الديمقراطية، ومفعول ما ننتجه لها من فكر حلولي ولتوجسات الراهن العربي بأزماته وإخفاقاته وتمزقاته ورجعيته، ورغم إيماننا العميق على أن هذه التوجسات هي توجسات عامة، الكل معني بها إلا أنها ظلّت ملقاة على عاتق النخب العربية بكل حدة أكثر من غيرهم من الأطياف، بما أنهم في طليعة المجتمع مجابهة مع هكذا إشكاليات، وهم معنيون أكثر من غيرهم على حلحلة ما تفرزه مجتمعاتنا من عقد ومشاكل، بما أنهم يقودون المجتمع قيادة ثقافية، وحتى لا نقع في جدل الدجاجة والبيضة، والمثقف والسلطة، نحن ملزمون على مسائلة بعضنا البعض، عن طبيعة مهامنا وإمكانياتنا في التعامل مع هذه الإشكالية.

في النصف الأول من القرن الثامن عشر، أطلق مونتيسكيو Montesquieu عبارة الاستبداد الشرقي despotisme oriental ، لم يكن يعلم ما يكون لهذه العبارة من تداول صريح في الفكر العربي المعاصر، التي صارت الشغل الشاغل لمفكريه.

تطرح هذه الأفكار في الوقت الذي باتت المجتمعات العربية تشهد فيه عدة ثورات وانتفاضات تطالب بالديمقراطية والحرية والمساواة التي لا زالت تعرف مخاضا عسيرا بين النجاح والإخفاق، وهو توقيت ملائم يتناسب وأهميتها العلمية، في إطار الظروف التي تمر بها أمتنا العربية. وليس هناك من شخص يعيش في كنف هذه الأمة، يستطيع أن يدعي ابتعاده عن المعاناة، وإن اختلفت درجاتها ومستوياتها التي خلقتها أزمة الديمقراطية واهتزاز حقوق الإنسانdroits de l'homme . وتزداد تلك المعاناة بزيادة انغماس الفرد في قضايا أمته، وبزيادة ثقله وتأثيره وبزيادة حساسيته إزاء ما يكتنف مسيرة أمته نحو أهدافها من مصاعب وعقبات وحواجز قد تكون منيعة بالغة التعقيد والانغلاق.

إن أهم ركيزة للتحقق الديمقراطي هي موضوع حقوق الإنسان، وما تلعبه من أدوار في ترسيخ التعابير الديمقراطية على مختلف الأصعدة. إذ تعتبر حقوق الإنسان العربي العمود الفقري للممارسة الحرة، ، في ظل غياب بعض معالمها، أصبحت الديمقراطية في الوطن العربي قضية وجودية، يعيش الفرد العربي انعكاس فراغاتها و غيابها. يعيش أزمتها وتؤثر عليه، و تتعلق بيومه ومستقبله، فهي مطلب شعبي ملح وخطير. والمشاركة في الضمانة الأساسية لحماية القيم والحرمات القومية في أمة هذا الوطن، من اعتداء وتجاوز محتمل من حاكم طاغ أو جماعة أنانية أو أجنبية متدخلة.

يؤرخ بعض المفكرين العرب، لاهتمام العقل العربي بموضوع الديمقراطية بقوة في مناسبتين: كارثة هزيمة 1967، و الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982، وعلت أصوات تتساءل عن، ماذا حدث في الكارثة الأولى، و إلى أي حد غابت ردود الأفعال الشعبية في الحدث الثاني ، بعد قمع السلطة الوحشي لمظاهر الديمقراطية في الوطن العربي.

الأحداث الطارئة أعادت ترتيب الأوليات في كثير من المجتمعات، بشكل أعطى الصدارة لقضية الديمقراطية، بعد تراجع قضايا التحرر والاستقلال والتنمية، وبشكل بالغ التدرج، وإن وجد دفعا قويا بعد سقوط الدكتاتوريات من حول الوطن العربي في البرتغال واسبانيا واليونان ودول البلقان وغيرها[1].

إن تحديد مفهوم الديمقراطية يجب أن يكون بمعزل عن الإيديولوجيات أو الأفكار والمبادئ الفكرية كالاشتراكية والعدالة الاجتماعية la justice sociale. لقد أرجع المفكر هشام جعيط

Hisham Djait أزمة الديمقراطية في دول العالم الثالث إلى قادة هذه الدول أنفسهم، الذين يختارون من تجارب أوروبا ما تماشى مع أهوائهم وظروفهم. أي من ذلك الخليط من الفاشية والسلطوية وعناصر الاستبداد القديم.

إن الديمقراطية العربية لا تتحقق إلا من أعماق الضمير، وتطور المجتمع، وهذا يلغي كل الذرائع التي باسمها كرست السلطوية وجودها، من اشتراكية ووحدة عربية، وتحديث استقلال. ولقد حان الوقت لكي يستفيق المفكرون العرب، الذين انبهروا بايدولوجيا العدالة الاجتماعية والاشتراكية وحتى الليبرالية، أو الذين انتقدوا الديمقراطية على أنها شكلية ومستحيلة.

لكن الديمقراطية في الواقع، لا يمكن أن تتحقق دون توافر مقومات اقتصادية واجتماعية لازمة للممارسة الديمقراطية. فالديمقراطية ليست بضاعة أو نموذجا جاهزا يمكن استراده، و إنما هي نتاج ممارسة ونتاج تجارب ومحصلة تاريخ وعلاقات تفاعلية وحوار مكرس اجتماعيا. في المجتمع العربي كان تهميش الجماهير بعد التعبئة الحماسية في ستينيات القرن الماضي، دفع الغالبية إلى البحث عن الخلاص خارج الدولة الوطنية، سواء في الأنشطة الخاصة أو في الدين أو عبر المنظمات المتطرفة المختلفة. إنه ليس من الملائم أن نطرح الخيار بين القومية والحرية السياسية، ذلك أن المشروع القومي للديمقراطية يفرض البحث عن صيغة جديدة[2].

إن إفلاس الصيغة المتبعة في بناء الديمقراطيات العربية الناشئة حتى الآن، يفرض الاعتراف بأن هناك قدرا من الحرية أصبح يمثل ضرورة وظيفية وحيوية للأمة العربية يجب توفيرها. سواء فيما يتعلق ببناء وحدتها، أو تطورها الاقتصادي والاجتماعي وثقافي، أو الحفاظ على هوية واثقة من نفسها وضاربة بجذورها في عالم اليوم.

إذا، رفع الخوف عن الجماهير، وإتاحة حرية التعبير liberté d'expression وطرح مشكلات الناس وأرائهم دون تزييف، شروط أساسية للوصول للقرار الديمقراطي المنشود، ولا يمكن الحديث عن الديمقراطية في ظل هيمنة الأنظمة التقليدية بغض النظر عن طبائعها، في المقابل يمكن للديمقراطية أن تصير أسلوب حياة المجتمعات في حل مشاكلها، ويكون قانونها هو حرية التعبير والرأي وحرية التداول العقائدي دون حساسية وحرية المعارضة.

فهي يمكن أن تكون الأسلوب الوحيد لحل المشكلات الاجتماعية، لاسيما في الدولة بصفتها مجتمعا منظما.

الديمقراطية في مجتمعاتنا العربية اليوم، أضحت أهم شعار يرفع على نطاق واسع على جميع الأصعدة، وبالرغم من ذلك، فإن مفهوم الديمقراطية بقى يكتنفه الغموض، ويكثر حوله الخصام ، وتتعطل نتيجة ذلك فرص التحول الديمقراطي في البلدان العربية. وهذا ينذر ببقاء الديمقراطية العربية مجرد شعار. يكثر حوله الجدل بين الباحثين والمفكرين، ويحتدم حوله الصراع بين ممارسي العمل السياسي والنخب السياسية، وتضيع علينا الاستفادة من المد الديمقراطي الذي يشهده العالم المعاصر، فضلا عن خسارتهم الإمكانيات التي يتيحها المنهج الديمقراطي في الحكم، ولا ينوبهم من الحقبة الديمقراطية الراهنة سوى رفع الشعارات والاقتتال حولها، بدلا من وضع حد للفتن وأسباب الحروب الأهلية، ومن ثم توظيف المنهج الديمقراطي في إدارة أوجه الاختلاف سلميا، تعبيرا عن نضج حضاري واستحقاق ولوج العصر الحالي.

ويعود الاختلاف حول مفهوم الديمقراطية إلى وجود إشكاليات فكرية، تحول دون قبول تيارات فكرية وسياسية للديمقراطية من خلال فهمها لها. وأهم هذه الإشكاليات يتمثل في احتمال التناقض بين الديمقراطية كمبادئ والوعي العربي كثقافة تاريخية بتراثها الضخم.

ومما هو جدير بالذكر، أن الاختلاف حول مفهوم الديمقراطية لا ينحصر في اختلاف وجهة نظر الحكومات عن قوى المعارضة. إنما يمتد الاختلاف لشمل مفهوم الديمقراطية نفسه، وبالتالي جدوى ممارستها والعمل من أجل تحقيقها إلى التيارات السياسية والأحزاب والحركات التي تنشد التغيير وتعمل من أجله تبقى محل مساءلة.

ومن أبرز مظاهر الاختلاف حول مفهوم الديمقراطية، هو الاختلاف حول طبيعتها. ما هي الديمقراطية؟ وما هو شكلها؟ وما هو مضمونها؟، وهل هي عقيدة لها تصوراتها و مبادئ محددة، أم هي منهج لا غير؟، هل هي حقا منهج تفرضه ضرورات التعايش السلمي بين الأفراد والجماعات، أم أن الديمقراطية عقيدة تنازع العقائد الأخرى وتحل محلها؟، عقيدة كلية أو أنها نظام فرعي في عقيدة ليبرالية تقدس الفرد، ولا تقبل على حريته الشخصية أي قيد؟

هل الديمقراطية ممارسة مطلقة لا تقيدها شريعة ولا تحد من علواتها قيم، أم أنها ممارسة يمكن تقييدها دستوريا بالشرائع التي يدين بها المجتمع المعني وبالقيم التي ينتجها؟

هذه هي بعض أوجه الاختلاف التي يحتدم حولها الجدل بين التيارات الفكرية، والقوى السياسية الفاعلة على الساحة العربية بخصوص مسألة الديمقراطية.

وهذا العرض لا يعدو أن يكون قراءة تحليلية لراهن الديمقراطية في المجتمعات العربية المعاصرة، ومحاولة استبيان جملة المعوقات التي تعيق ممارستها في بعدها المؤسساتي ، وإمكانية جعلها أحد المكونات الثقافية لممارساتنا الاجتماعية، هذا كله من أجل استخلاص المعان والأسس والمبادئ والمؤسسات، التي يلاحظ وجودها في الممارسات الديمقراطية المستقرة كافة، تكون شرط لاكتساب أي نظام حكم صفة الديمقراطية.

إنها تلك المعاني والأسس والمبادئ والمؤسسات، التي توفر الحد الأدنى من شروط الممارسة الديمقراطية، والتي لا تقوم للديمقراطية قائمة دون وجودها مجتمعة.

إن الديمقراطية المعاصرة، باتت منهجا قائما بذاته لاتخاذ القرارات العامة، من قبل أفراد المجتمع وجماعته. منهج يقوم على مبادئ ومؤسسات تمكن الجماعة السياسية من إدارة أوجه الاختلاف، في الآراء وتباين المصالح بشكل سلمي، وتمكين المجتمع، وبالتالي من السيطرة على مصادر العنف ومواجهة أسباب الفتن و الحروب الأهلية.

إذ تصل الديمقراطية المعاصرة، إلى ذلك من خلال تقييد الممارسة الديمقراطية بدستور يراعي الشروط التي تتراضى عليها القوى الفاعلة في المجتمع.

**معاني الديمقراطية:**

الديمقراطية كما تمارس على أرض الواقع، يضيق نطاقها ويضمر مضمونها عن الديمقراطية المثالية، التي يعرفها المبشرون بها على أنها ( حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب)[3].

إن تلك الصورة المثالية، يجمع الدارسون للديمقراطية كافة. على أنها لم تتحقق في الماضي، وليست متحققة في وقتنا الحاضر، ومن غير المنتظر تحقيقها في المستقبل

المنظور، وعلينا أن نعمل من أجل التحول الديمقراطي démocratisation ، باعتبار أن الديمقراطية مسألة نسبية وعملية تاريخية متدرجة، تبدأ عندما يتمكن المجتمع المعني من السيطرة على مصادر العنف والفتن، وإدارة أوجه الاختلاف سلميا. تعبيرا عن اجتماع القوى الفاعلة على ضمان الحد الأدنى من المشاركة السياسية الفعالة( جميع المواطنين من دون استثناء)، وعبر الممارسة تخطو العملية الديمقراطية قدما نحو الرقي، وتتحسن نوعيتها، تعبيرا عن استقرار الممارسة وانتشار الثقافة الديمقراطية culture démocratique ، وانعكاسها على السلوك العام، دلالة على النضج الحضاري للمجتمع المعني.

ولعل ( حكم الشعب لصالح الشعب)، يمثل غاية الديمقراطية. إنها غاية تصبوا الديمقراطية إلى بلوغها دون الإدعاء الوصول إليها.

والحد الأدنى من شروط خاصة بالشعب الذي اكتسبته الدول التي توصف بصفة الديمقراطية، هو اليوم ( حكم الكثرة)، مقارنة ببدائله من أنظمة الحكم السائدة في العالم في الوقت الراهن، والتي تتمثل في نظم الحكم الوصاية، وسواء كانت في شكل حكم الفرد المطلق أو حكم القلة، ولعل ما يؤهل حكم الكثرة لاكتساب صفة الديمقراطية هو أن القرارات العامة، فيها من قبل الكثرة من أفراد الشعب المعني.

و لقد كان روبرت دّال ROBERT DAHL الذي يعد من أهم دارسي الديمقراطية المعاصرة ومنظريها في الغرب، الفضل في إعادة تعريف الممارسة الديمقراطية الراهنة، بأنها نظام حكم الكثرة، وذلك بعد أن لاحظ أن الممارسة الديمقراطية الراهنة في الدول التي استقرت بها نظم ديمقراطية، لم تبلغ بعد حكم الشعب، ولا هي وفرت بعد المصادر التي تمكن طبقات الشعب كافة من ممارسة حقوقها الرسمية والقانونية في المشاركة السياسية participation politique . ويرى دّال، أن نظام حكم الكثرة، وذلك بعد أن لاحظ أن الممارسة الديمقراطية الراهنة في الدول التي استقرت بها نظم ديمقراطية، لم تبلغ بعد حكم الشعب، ولا هي وفرت بعد المصادر التي تمكن الشعب من ممارسة حقوقها الرسمية والقانونية في المشاركة السياسية[4].

يرى دال، أن نظام حكم الكثرة مقارنة ببدائله من نظام الحكم المتاحة اليوم، يتميز بخاصيتين:

أولهما: اتساع حق المواطنة وبسهولة الجماعات كافة، واكتساب ذلك الحق من قبل نسبة عالية من البالغين المقيمين بشكل دائم في المجتمع المدني.

ثانيتهما: أن يتضمن حق المواطنة فرصة المواطن في منحية أعلى مسئول تنفيذي في الحكومة من منصبه، من خلال التصويت ضده في الانتخابات، كما يلخص دّال المتطلبات المؤسسة الواجب توفرها في نظام حكم الكثرة في مجموعتين في المؤسسات.

أولهما تتعلق بالانتخابات وتهدف هذه المؤسسات إلى ضمان وضع قرارات الحكومة الديمقراطية وسياساتها تحت سيطرة مسئولين.

إن الدولة والديمقراطية من حيث هما نظام إرادة وتطوير المجتمع المشترك، يعترفان ابتداء أن هذا المجتمع بإمكاناته كلها، متاحة لكل الشعب فيه حتى تبدأ عملية التنظيم والتطور. أما إذا لم تكن إمكانات المجتمع متاحة للشعب، بأن تكون محتلة أو مغتصبة أو تابعة لدولة أخرى. فإن المشكلة التي تثار أولا تكون مشكلة تحرر قومي، وهي قابلة للحل ديمقراطيا مثل كل المشكلات. لكن الحل هذا يصبح ديمقراطية الثورة التحررية التي يلتزمها الثوار فيما بينهم، فيعرفون أمثل السبل الثورية لتحرير مجتمعهم. أما رفع رايات الديمقراطية عالية وعريضة، لتخفي مشكلة الاستيطان والاستعمار الظاهر، والتبعية المفروضة أو المطلوبة، فهو تواطؤ ضد الشعب وضد الديمقراطية، وضد الوحدة مع أعدائهم جميعا.

إن مستقبل الديمقراطية في أمتنا ، يفرض الإفادة من التجارب الإنسانية السابقة لتجربتنا، وأهم هذه التجارب ذلك التيار الدولي المطالب بضمانات دولية لحقوق الإنسان. هنا لا بد من المطالبة بحق المواطن العربي في الالتجاء إلى محكمة عدل عربية، ولا بد للدعوة إلى حماية دولية لحقوق الإنسان العربي أن تتوج بدعوة لإصدار ميثاق لحماية حقوق الإنسان العربي في حمى المنظمة الإقليمية القائمة حاليا.

إن نظام الحكم الديمقراطي، نظام تحكمه إجراءات تعبر عن التزام بعدد من المبادئ الديمقراطية، في عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة. وهذا ما يميز النظام الديمقراطي

من غيره من نظم الحكم البديلة له، والذي يتخذ القرارات الجماعية الملزمة للجماعة فيها، حاكم فرد مطلق أو قلة حاكمة دون مشاركة ممن تلزمهم القرارات المتخذة.

**مقارباتنا للديمقراطية:**

اهتم المفكرون العرب في الحقبة الأخيرة بالظاهرة الديمقراطية قي الغرب، منذ بداية احتكاكه به في العصر الحديث، من خلال الحملة الفرنسية على مصر، دون أن يخفوا إعجابهم الشديد بالنتائج التي حققها داخل مجتمعاته، ولاسيما في مجال الحريات العامة. مجتمعات قارنت أحوالها بأحوال المجتمعات العربية والإسلامية، التي ابتعدت عن قيم الشورى، وتسلط حكامها، وجاروا على الرعية فتخلفت من حيث العمران، وانطلقت نظرة المفكرين والمصلحين إلى المساواة والحرية وحكم القانون التي ترتكز عليه نظم الحكم في الغرب. و بشكل عام اتسمت نظرة رواد النهضة في البلدان العربية بالإيجابية تجاه الممارسة الديمقراطية في الغرب، الذين أعجبوا بما حققه من تقدم لم يستطيع المسلمون بعامة مجاراته بعد، وكان شعارهم لماذا تخلف العرب و تقدم غيرهم؟، كما كانت نظرتهم تسعى إلى استجلاء منهج الغرب في الحكم، وتأصيله إسلامي، على أساس مبادئ الشورى في الإسلام.

ويبرز من بين مفكري النهضة ورواد الإصلاح، عدد يصعب حصره، ومن أهمهم رفاعة الطهطاوي وخير الدين التونسي، وأديب إسحاق، وعبد الرحمن الكواكبي وجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، ورشيد رضا وغيرهم.

فهذا رفاعة الطهطاوي يقول في تخليص الإبريز في تخليص باريز، ما يسمونه بالحرية ويرغبون فيه وهو عين ما يطلق في ثقافتنا بالعدل والإنصاف. وذلك لأن الحكم بالحرية هو إقامة التساوي في الأحكام والقوانين، بحيث لا يجور الحاكم على إنسان بل القوانين هي المحكمة والمعبرة[5].

ويؤكد خير الدين التونسي، أن التقدم في المعارف وأسباب العمران، لا يتيسر للعرب والمسلمين( بدون إجراء تنظيمات سياسية تناسب التنظيمات التي نشاهدها عند غيرنا، في

التأسيس على دعامتي العدل والحرية اللتين هما أصلان في شريعتنا، ولا يخفى أنهما ملاك القوة والاستقامة في جميع الممالك[6].

ويشير الأفغاني في العروى الوثقى إلى أن : الأمة التي ليس لها في شؤونها حل ولا عقد، ولا تستشار في مصالحها، ولا أثر لإراداتها في منافعها العمومية. وإنما هي خاضعة لحاكم واحد، وأحد إرادته قانون ومشيئته نظام يحكم ما يشاء ويفعل ما يري، فتلك أمة لا تثبت على حال واحد ، ولا ينضبط لها سير[7].

ويفسر الكواكبي في كتابه أم القرى، سيادة الاستبداد في بلاد العرب والمسلمين، بسبب تخلّف السياسة فيقول:<<بسبب الفتور هو تحول نوع السياسة الإسلامية، حيث كانت سياسة اشتراكية، ديمقراطية تماما، فصارت بعد الراشدين بسبب تمادي المحاربات الداخلية، ملكية مقيدة بقواعد الشرع الأساسية، ثم صارت شبه مطلقة [8]>>، ويتواصل نظر رواد النهضة في الديمقراطية، ومحاولة مقاربتها وتكييفها لتلبية حاجة العرب والمسلمين.

كان من حراك فكر رواد النهضة نتائج كثيرة، ومنها ارتفعت أصوات حرة وتكوّنت أحزاب وحركات، وبرزت جماعات تطالب بالمشاركة السياسية والحياة الدستورية، وأدت تلك الحركة إلى إقامة حياة دستورية، وأنماط من الحياة النيابية في الدولة العثمانية، سواء في مصر وتونس، كما أدت تلك الحركة إلى اقتراح دساتير من قبل ممثلي الشعب.

لقد نجح فكر رواد النهضة وما تلاه من فكر سياسي، في مقاربة الديمقراطية بالشورى، ودعم فكرة الشورى بالمبادئ والمؤسسات الديمقراطية، من خلال أحكام الدستور، وبذلك أصبحت المطالبة بالدساتير والحياة النيابية مطلبا عاما، للأحزاب والحركات والجبهات السياسية، التي تشكلت في سائر أرجاء البلدان العربية، تطالب بالاستقلال إلى جانب مطالبتها بالديمقراطية، وقد استمر تحبيذ العرب للديمقراطية حتى بدا لهم نجاح نموذج الحكم الشمولي في الإتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية.

ومنذ ذلك الوقت، انشغل العرب عن الديمقراطية، وقدموا عليها شعارات الوحدة والعدالة الاجتماعية والتحرر من الاستعمار، ومواجهة من الاستعمار، ومواجهة القوى الطامعة في الوطن العربي.

ومنذ بداية الثلث الأخير من القرن العشرين، استؤنف الاهتمام فكريا بالديمقراطية، وعادت محاولات التوفيق بين مبادئ الشورى، ومنهج الحكم الديمقراطي، وتصاعد الاهتمام بالديمقراطية منذ مطلع الثمانينيات عندما تأكد عجز النظم الشمولية عن صيانة الأمن وتحقيق التنمية وفق مبادئ عامة للديمقراطية و هي:

1- لا سيادة لفرد ولا لقلة على الشعب

2- ضرورة سيطرة أحكام القانون وسيادتها

3- عدم الجمع بين السلطات

4- ضمان الحقوق و الحريات العامة

5- تداول السلطة

6- التعددية

**أزمة الديمقراطية المعاصرة:**

المعروف تاريخيا، أن الديمقراطية بمعناها اللغوي اليوناني، تعني حكم الشعب. وقد استمدت هذه القيمة السياسية أصولها وجذورها، من تجارب وتراث العصور المختلفة، حتى ظهرت في بنائها المتعارف عليها في العصر الحديث، بشقيها السياسي والاجتماعي.

وقد أصبحت الديمقراطية، من أهم المسميات التي تحملها في العالم اليوم ، أنظمة تختلف في ما بينها في معنى الديمقراطية ومقوماتها ومظاهرها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. بل وتختلف في المؤسسات التي من خلالها تمارس الديمقراطية، وفي الفقه الدستوري والسياسي. حيث ظهرت عدة مصطلحات وتقسيمات خاصة بالديمقراطية مثل:

الديمقراطية المباشرة، الديمقراطية السياسية أو التمثيلية، والديمقراطية شبه المباشرة، والديمقراطية الليبرالية والديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية الصناعية والديمقراطية الشعبية والديمقراطية الإسلامية[9].

إن الديمقراطية من وجهة نظر المثالية، شكل من أشكال الدولة أو المجتمع، تتكون فيه الإرادة العامة، أو هي نظام اجتماعي يخلقه أولئك الذين يحكمهم هذا النظام وهم الشعب، وفي هذا النظام الاجتماعي يخلقه أولئك الذين يحكمهم هذا النظام وهم الشعب أيضا، وفي هذا النظام الاجتماعي السياسي، تقوم العلاقة بين أفراد المجتمع والدولة، وفق مبدأي المساواة بين المواطنين ومشاركتهم الحرة في صنع التشريعات التي تنظم الحياة العامة.

أما أساس النظرة الديمقراطية، فيعود إلى مبدأ القائل: بأن الشعب هو صاحب السيادة و مصدر الشريعة، و بالتالي فإن الحكومة مسئولة أمام ممثلي المواطنين، وهي رهن إراداتهم، وتتضمن مبادئ الديمقراطية ممارسة الشعب حقه في مراقبة تنفيذ هذه القوانين، بما يصون الحقوق العامة للأفراد و حرياتهم المدنية.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو، ما معنى حكم الشعب؟.

إن الإجابة عن مثل هذا السؤال، تحيلنا إلى أن مشكلة الديمقراطية الرئيسية، كانت قد برزت منذ العصور اليونانية القديمة، إذ كانت مشكلة الديمقراطية le problème de la démocratie عند أرسطو Aristote ، هي كيفية الجمع بين السيادة الشعبية والإرادة الحكيمة، أي أنه ليس في الإمكان عمليا أن يشترك كل أفراد الشعب، في إدارة الدولة أو حكمها أو في خلق القواعد القائمة في الدولة التي يخضعون لها أو يحكمون بموجبها، اللهم إلا في حالات استثنائية جدا في ما عرف بالديمقراطية المباشرة في أثينا قديما، ومظهرها الفريد في بعض المقاطعات السويسرية في العصر الحديث، مع كثير من التحفظات على مثل هذا التطبيق الديمقراطي.

إن الصورة المعتادة لمفهوم الديمقراطية، بمعنى حكم الشعب أو مساهمة الشعب في السلطة، لا تكون من الناحية العملية إلا لفئة صغيرة من الأفراد في الدولة، ويطلق على هذه الفئة عادة( الشعب الإيجابي)، الذي يكوّن الإرادة العامة للدولة، و لا يبدو هذا الأمر

غريبا إذا لاحظنا أن الموانع الطبيعية ، كالسن و الحالة الذهنية و الخلقية، تحول دون التوسع في منح الحقوق السياسية، كما أن تعاليم الديمقراطية تقبل قيودا واسعة و كثيرة بالنسبة إلى مجموع المساهمين في السلطة أو في الحكم.

تواجه الديمقراطية اليوم تحديات جمة، خارجية وداخلية، ويمكن إجمالها في النقاط التالية:

– عبّر العديد من المفكرين والساسة عن قلق بالغ، على مستقبل الديمقراطية، بسبب الشك في السياسات الحكومية في الدول الديمقراطية من ناحية، والشك في المؤسسات السياسية الديمقراطية نفسها من ناحية أخرى. إذ لم تنجح بعلاج المشكلات الاقتصادية وعلى رأسها التضخم والكساد والبطالة. فإن هذه المشكلات تهدد بانهيار الديمقراطية، ما لم تبذل الجهود للقضاء عليها واستعادة الثقة في الديمقراطية و مؤسساتها.

– إن القول بأن الأنظمة الديمقراطية، قد تمكنت في العديد من الحالات البارزة، من التغلب على بعض المصاعب البنيوية والسياسية، ومن درء تجمع أسباب الثورة الاجتماعية ضدها.

– هناك مظاهر عدة تشير إلى المخاطر التي تواجه الديمقراطية، داخليا والتي تهدد بقاءها مثل تدهور معدلات التصويت في الانتخابات المختلفة، وبروز الاتجاهات المادية والنفعية لدى المؤسسات والقيادات السياسية وسيطرة الحمالات الإعلامية، على الانتخابات أكثر من المناقشات العامة، للقضايا السياسية والاجتماعية التي تواجه الأمة، وبروز نشاطات جماعات الضغط وجماعات المصالح وسيطرتها على أعضاء السلطة التشريعية والحكام بشكل يحول بين هؤلاء وسماع أصوات الشعب ونمو البيروقراطيات على جميع المستويات الحكومية، مما يؤدي إلى عزل القيادات المنتخبة عن المواطنين الذين يفترض أنهم يمثلونهم[10].

تواجه الديمقراطية المعاصرة، أزمة أخرى تتعلق بمستقبل الديمقراطية على المستوى العالمي، فكما تسعى الدول الغربية إلى السيطرة على السوق الاقتصادي العالمي، تسعى أيضا إلى السيطرة على السوق السياسي العالمي. ومن ثم ، فإنها مطالبة بترويج مفاهيمها الديمقراطية، بالقدر نفسه الذي تسعى به إلى ترويج منتجاتها المادية أو الاقتصادية.

وعلى الرغم من ذلك فهناك معضلة أخرى تواجه انتشار الديمقراطية. إن تشعب مقومات المعنى العام للديمقراطية، وتعدد النظريات بشأنها علاوة على تميز أنواعها و تعدد أنظمتها، والاختلاف حول غاياتها ومحاولات تطبيقها في مجتمعات ذات قيم و تكوينات، اجتماعية وتاريخية مختلفة.

إذا كانت مشكلة الديمقراطية الغربية تتلخص في كيفية جذب الناس إلى المشاركة الفعالة في الحياة السياسية، بمختلف الوسائل التقانة الحديثة، حيث تبذل الجهود لتشجيع فاعلية المواطن وتزويده بالقدرات اللازمة للمشاركة وتسجيل اهتماماته نحو النشاط السياسي، بسبب عجز أو عدم كفاية المؤسسات السياسية التقليدي، رغم كثرتها وتنوعها، لتحقيق الديمقراطية. فإن المشكلة في العالم الثالث بما فيه العربي، فهي أكثر تعقيدا، وحلها أبعد منالا. إذ لا تزال هذه المجتمعات في مرحلة المطالبة من جانب الأفراد والجماعات بالمشاركة في الحياة السياسية، ويمكن عرض أهم معضلات الديمقراطية في العالم العربي في النقاط التالية:

1- يؤدي التخلف في المجتمعات العربية والابتعاد عن التصنيع الاقتصادي، إلى صعوبة في التنظيم الحزبي والمهني في الحياة السياسية، كما يقل في هذه الحالة حجم الطبقة المتوسطة التي تزيد من التماسك، وتقرب بين الطبقات الاجتماعية وتقبل على ممارسة المشاركة السياسية[11].

2- إن الأمية والفقر يعملان ضد انتشار الوعي، وإضعاف قوة الرغبة في المشاركة، وهما أمران ضروريا للممارسة الديمقراطية.

3- يسهم وضع المرأة بعامة، وانفراد الرجل بالسلطة داخل العائلة، في إخفاق انتشار المناخ الديمقراطي في مجتمعات العالم الثالث.

4- فرض نمط المؤسسات القانونية والسياسية في دول العالم الثالث من أعلى، وفي بعض الحالات من جانب القوى الاستعمارية، حين انتقلت مؤسسات العهد الاستعماري إلى عهد الاستقلال دون تغيير، وبالتالي أصبحت الدولة في العالم الثالث لا تعبر عن

خصوصيتها ثقافية ولا عن تطور تاريخها الطبيعي، وقد أطلق بعض الباحثين على هذا النمط اسم الدولة ما بعد الاستعمار.

5- التأثيرات السلبية للتجربة الاستعمارية، وتدخّل الدول الأجنبية في الشؤون الداخلية لمجتمعاتنا، قد حرم هذه المجتمعات من التوصل إلى شرط ضروري لقيام الديمقراطية.

إن مقومات الديمقراطية في معناها الجوهري، وفي انعكاسها على مبادرة الفرد وحركة المجموع في المجتمعات المتخلفة والنامية، تقف ضد المجتمع بعامة. فمن الشعور بالمساواة المعنوية والمادية، ومن دون ممارسة المشاركة يصعب تفجير طاقات المواطن وتحرير مكنوناته الدفينة التي يسحقها الكبت والحرمان والخوف والتردد والشعور بالإهمال.

كما أن الانفتاح الحضاري والثقافي الدولي المعاصر، نتيجة التحرر السياسي، والثورة التقانة في وسائل الإعلام والاتصال والتعليم، تجعل مسألة الابتعاد عن الممارسة الديمقراطية محفوفة بمخاطر الصدام الاجتماعي بسبب الشعور بالاضطهاد والابتعاد عن ركب الحضارة.

وفي هذا الصدد، لا بد لمجتمعات العالم العربي، من بناء طريقتها المستقل إلى الديمقراطية. إذا أنه من غير الممكن تقليد المجتمعات الغربية في تركيزها على الشكل والإجراء الديمقراطي، على حساب المضمون الاجتماعي والاقتصادي لمدة طويلة من الزمن، كما أنه من غير الممكن إتباع مثل المجتمعات الشمولية، التي لم تتمكن من توفير الحريات الديمقراطية للفرد، حتى بعد أن حققت تقدما صناعيا كبيرا.

ولا بد لهذا الطريق المستقل، الذي يجب أن تسير فيه دول العالم العربي، من أن يوازن ويوفق بين تحقيق ذاتية الفرد ونزوعه نحو الحرية، وبين الحاجة الاجتماعية إلى تطوير حسه بالتزامه الاجتماعي، من خلال الموطنة والمشاركة على أساس أنهما حق وواجب، لخدمة الأهداف الاجتماعية والصالح العام للمجتمع ككل.

ويعني القول أن الوسط الذي تكون فيه القانون الدستوري الكلاسيكي، والنظرية الديمقراطية الليبرالية، يبدو في العالم العربي مختلف الأجواء تماما لأسباب عدة لعل أهمها:

– عدم بروز مفهوم الدولة الأمة

– ظاهرة التخلف الاقتصادي والتقني والاجتماعي

عدم وجود وعي سياسي لدى الشعب.[12]

إن ما هو سائد اليوم في الدول العربية، هو إما دولة الفرد أو الحزب الواحد، وإما دولة المؤسسات العشائرية( القبلية)، وإما دولة تخفي جوهرها اللاديمقراطي ، بمظاهر ديمقراطية شكلية ومزيفة. وإذن، فجميع الأقطار العربية دون استثناء، تعاني أوضاعا تتسم بغياب الديمقراطية والافتقار إلى مؤسسات المجتمع المدني الحديثة.

**الهوامش:**

1. عبد الغفار رشاد محمد: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، المستقبل العربي ، ع 73 1986 مركز دراسات الوحدة العربية ص 148.
2. المرجع نفسه ص 151.
3. علي الخليفة الكواري: مفهوم الديمقراطية المعاصرة، ضمن كتاب المسألة الديمقراطية في العالم العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية ط 1 ماي 2000 بيروت ص 15.
4. المرجع نفسه ص 16.
5. عزت قرني: العدالة و الحرية في فجر النهضة العربية، سلسلة عالم المعرفة 305 الكويت، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب 1980 ص37.
6. المرجع نفسه ص 07.
7. المرجع نفسه ص 08.
8. محمد عابد الجابري: المسألة الديمقراطية و الأوضاع الراهنة في الوطن العربي، المستقبل العربي السنة 14 عدد 157 مارس 1992 ص 08.
9. حسين جميل: حقوق الإنسان في الوطن العربي، سلسلة الثقافة القومية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1986 ص77.
10. محمد فريد حجاب: أزمة الديمقراطية الغربية و تحدياتها في العالم الثالث، ضمن كتاب المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، المرجع السابق ص 88.
11. المرجع نفسه ص 93.
12. أندريه هوريو: القانون الدستوري و المؤسسات السياسية، ترجمة علي مقلد و آخرون بيروت، الأهلية للنشر و التوزيع 1974 ج2 ص 136.